

## الإمارات تعتمد 22 سياسة لتسريع وتيرة التحول الاقتصادي الدائري



وكالات - الإمارات 71  
تاريخ الخبر: 2022-07-03

اعتمد مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري اليوم الأحد 22 سياسة مقترحة من قبل لجنة سياسات الاقتصاد الدائري، والتي تركز على تسريع وتيرة تنفيذ نموذج الاقتصاد الدائري في دولة الإمارات ضمن أربعة قطاعات رئيسية، تشمل التصنيع والغذاء والبنية التحتية والنقل.

جاء ذلك خلال اجتماعه الثاني لعام 2022 برئاسة مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري وزيرة التغير المناخي والبيئة، وفق وكالة أنباء الإمارات (وام).

وسلط أعضاء المجلس الضوء على ثمانية اتجاهات ابتكارية ذات أهمية خاصة، بما في ذلك تحويل النفايات إلى موارد، وإعادة الاستخدام، وإنترنت النفايات، والذكاء الاصطناعي، وإعادة التصنيع، والمواد القائمة على أساس بيولوجي، وسلسلة الكتل "البلوكتشين"، والإصلاح، وتم تحديد ما لا يقل عن 16 نشاطاً يمكن تبنيها كفرص أعمال مجدية في أجندة الاقتصاد الدائري، حيث تنطوي هذه النشاطات على الكثير من الفرص للشركات، مثل إعادة تدوير نفايات النسيج إلى منتجات جديدة، وتطوير حلول آلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي

إدارة النفايات، وإعادة تصنيع النفايات الإلكترونية.

وأشارت الوزيرة المهيري إلى أن 45 % من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية ناتجة عن إنتاج السيارات والملابس والمواد الغذائية وغيرها من المنتجات المستخدمة يومياً، وهذا يبرز الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها الاقتصاد الدائري، والتي يمكن أن تعزز جهود الحد من الانبعاثات وتخفيف حدة التحديات المناخية الحالية.

من جانبه، قال عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد رئيس لجنة السياسات التابعة لمجلس الإمارات للاقتصاد الدائري، إن لجنة السياسات عقدت مجموعة من ورش العمل والاجتماعات المكثفة مع القطاعين الحكومي والخاص والشركاء الدوليين خلال المرحلة الماضية، بما ساهم في تطبيق سياسة الاقتصاد الدائري في 4 قطاعات رئيسية للدولة وشملت التصنيع والبنية التحتية الخضراء والنقل وإنتاج الأغذية واستهلاكها، إضافة إلى الخروج بـ 22 سياسة جديدة للاقتصاد الدائري في الدولة، ساهمت في معالجة كافة التحديات التي تقف أمام تطبيق الاقتصاد الدائري في قطاع الأعمال، وعززت من تسريع وتيرة الدولة في تحقيق التنمية الخضراء، ويأتي ذلك في إطار توجيهات القيادة الرشيدة بتعزيز العمل على ملف الاقتصاد الدائري باعتباره أحد محركات المرونة والاستدامة والنمو في النموذج الاقتصادي الجديد للدولة، وبما يتماشى مع مستهدفات ومبادئ الخمسين.

وعقب تقديم إحاطة حول التقدم المحقق في مشاريع الاقتصاد الدائري الحالية ومعطيات المشاريع الناشئة في دولة الإمارات، أطلع أنيس نصار من المنتدى الاقتصادي العالمي أعضاء المجلس على آخر التطورات في مبادرة Scale360 التي تجمع شركاء عالميين لتوسيع نطاق استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بهدف تسريع وتيرة اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري.

وشمل جدول الاجتماع تقديم لمحة عامة عن جهود شركة "بيئة" لتنفيذ نموذج الاقتصاد الدائري في عملياتها، بالإضافة إلى عرض تقديمي حول السياسة الخاصة بحظر الأكياس البلاستيكية المعدة للاستخدام لمرة واحدة في إمارة أبوظبي والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يونيو 2022.

وتمثل سياسة دولة الإمارات للاقتصاد الدائري التي تم اعتمادها في يناير 2021 إطاراً عاماً لتحديد أفضل السبل والمعايير التي تدعم التحول نحو الاقتصاد الدائري.. وتشمل أهدافها بناء اقتصاد مستدام، وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، وتشجيع القطاع الخاص

على التحول إلى أساليب الإنتاج الصناعي النظيفة التي تنطوي على استخدام الذكاء الاصطناعي وغيره من تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، واعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة التي تقلل الإجهاد البيئي مع تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ويضم مجلس الإمارات للاقتصاد الدائري 17 ممثلاً عن الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية ذات الصلة وشركات القطاع الخاص والمنظمات الدولية.



UAE71NEWS